

تقييم دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين للفترة 2006-2016م

مجاهد شديد

طالب دكتوراه/قسم الشريعة والاقتصاد، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملابيا، ماليزيا

د. محمد تقي الدين بن محمد

محاضر في قسم الشريعة والاقتصاد، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملابيا، ماليزيا

(سَلَّم البحث للنشر في 3/8/2018م، واعتمد للنشر في 5/4/2018م)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توظيف مواردها بما يخدم تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات من مصادرها المختلفة، كما تم تحليل هذه البيانات باستخدام ثلاثة معايير؛ تناول الأول نسبة التمويلات طويلة الأجل إلى إجمالي التمويلات ومعدل نموها، وتناول الثاني نسبة أساليب التوظيف إلى إجمالي التوظيف، وتناول الثالث نسبة التوظيفات في القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى إجمالي التمويل. كما تضمن التحليل مقارنة ما بين أداء المصارف الإسلامية خلال فترة البحث مع أدائها خلال سنوات سبقتها. وتوصل البحث إلى أن التمويلات قصيرة الأجل تشكل غالبية توظيفات واستثمارات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، يليها التمويلات متوسطة الأجل ثم التمويلات طويلة الأجل. كما تبين أن معظم التوظيفات تتم باستخدام أسلوب المراجعة، بمتوسط بلغت نسبته 70% من إجمالي الاستثمارات، يليها الاستثمار المباشر، بمتوسط بلغت نسبته 21.8%، ثم التوظيفات بصيغ التمويل الأخرى؛ والتي احتلت نسباً هامشية وبسيطة. كما اتضح أن تمويلات المصارف الإسلامية في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والخدمات الحديثة أمر مستثنى من أولوياتها، فاستحوذ قطاع الخدمات بفرعيه على ما نسبته 63.5% من إجمالي التمويلات في المتوسط، وشكلت الخدمات التقليدية غالبية هذه التوظيفات، بينما كان نصيب قطاعي الزراعة والصناعة لا يتعدى ما نسبته 3.5% من إجمالي التمويلات في المتوسط.

كلمات مفتاحية: المصارف الإسلامية؛ توظيف الموارد؛ التنمية الاقتصادية؛ فلسطين؛ الاستثمار

Evaluation of Islamic Banks' role in Palestinian Economic Development Financing 2006–2016

Mujahid Shadeed

PhD student / Shari'ah Dept. Islamic Studies Academy, Malaya University, Malaysia

Dr. Taqiuddin bin Muhammad

Lecturer at Shari'ah and Economics Dept. Islamic Studies Academy, Malaya University,
Malaysia

Abstract

This research aims to evaluate the ability of Islamic banks in Palestine to mobilize resources and attract savings to finance the process of economic development. To achieve the objectives of the study, the researcher used analytical descriptive method based on collecting data from various sources. The data about Islamic banks were obtained from the Islamic banks' annual reports, while those about the conventional banks were obtained from the reports issued by the Palestinian Monetary Authority and those issued by the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). The data collected were analyzed using the following three criteria; the first of which deals with the growth rate in the total volume of resources, the second dealing with the ratio of total deposits and the proportion of ownership rights to total resources, and the third dealing with the ratio of current and investment deposits to total deposits. The analysis also included comparison between the performance of Islamic banks and that of conventional banks as well as their performance. The researcher concluded that the growth of total resources in Islamic banks continues at a higher rate than in conventional banks. Furthermore, these resources consist mainly of customers' deposits, whose average growth rate doubles that of conventional banks by reaching 17.5%, compared to 8.2% reached by conventional banks, in light of the significant decline in the ratio of rights to ownership in Islamic banks during the last five years. It was also found that investment deposits form two-thirds of total deposits in Islamic banks, while they only amount to a half of the total deposits in conventional banks.

Keywords: Islamic banks; savings attraction; economic development; Palestine; resource mobilization.

المقدمة

يعتبر النقص في الموارد المالية من أهم العوائق التي تقف أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد النامية عموماً، وفي فلسطين خصوصاً، إذ تعاني الأنشطة الاستثمارية في الأرض الفلسطينية من ضعف في المصادر التمويلية الموجهة لها، كما تعاني الجهات الحكومية أيضاً من عجز في تمويل ميزانيتها، واتكائها على القروض والمساعدات في تغطية معظم عجزها، ويرجع ذلك إلى عدة أمور من أهمها: قلة الموارد الناجم عن القيود التي يفرضها الاحتلال على استغلال خيرات الأرض الظاهرة والباطنة، وإلى ما تمخض عن بروتوكول باريس⁽¹⁾ من وقائع على الأرض جعلت من الاحتلال جانياً لأموال الضرائب ومتحكماً بها، لتكون بذلك مَصْدَراً لكثير من أزمات السلطة المالية؛ نتيجة احتجازه المتكرر لهذه الإيرادات، ومنعها عن السلطة الفلسطينية، ويرجع أيضاً إلى اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الدولية التي جعلت من الاقتصاد الفلسطيني رهينة بيد أصحاب هذه المساعدات؛ لارتباطها بأجندات سياسية جعلتها مورداً متذبذباً وغير مستدام، وبالتالي فإن إيجاد موارد جديدة ومصادر أخرى للتمويل أو تفعيل القائم منها يعد أمراً ملحاً وضرورياً.

فخصوصية الوضع الفلسطيني المتمثلة في معاناته من المحتل الصهيوني، وما يسببه هذا الاحتلال من مضايقات تستهدف الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته الاقتصادية المختلفة، تُحْتَم على الفلسطينيين البحث عن مصادر تمويلية ترفد المشاريع الاقتصادية في مختلف قطاعات الاقتصاد، وتساهم في إحداث التنمية الاقتصادية فيه، وتساهم في مواجهة مضايقات الاحتلال أو التخفيف منها. فاتجه الباحث في بحثه عن هذه المصادر نحو القطاع المصرفي الفلسطيني، إذ ارتكز في توجهه هذا على اعتبار أن القطاع المصرفي يعد المكون الأساسي والأهم للنظام المالي⁽²⁾، وهو الذي يُعتمد

¹ () بروتوكول باريس: هو الاتفاق الذي وُقِع ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال "الإسرائيلي" في العام 1994؛ لتنظيم العلاقات الاقتصادية ما بين الطرفين. إن من أبرز ما تمخض عن هذا البروتوكول، أنه أبقى على نظام الاتحاد الجمركي ما بين الاقتصاد الفلسطيني "الإسرائيلي"، وتضمن نصوصاً تنظم العلاقات التجارية والمالية والنقدية بين الطرفين. ينظر: الشعبي، هالة، بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي، (القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية - ماس، ورقة عمل، 2013)، ص 7. الرابط التالي:

<http://www.palestineconomy.ps/files/server/20151205151601-2.pdf>

² () يتكون هيكل النظام المالي الفلسطيني من: بورصة فلسطين والتي تأسست عام 1995؛ ومن شركات التأمين، والرهن العقاري، والتمويل التأجيري؛ وهي مؤسسات مالية منضوية تحت إشراف هيئة سوق رأس المال، ونشاطها المالي ذو تأثير محدود في عمليات التنمية. ينظر: عودة، سيف الدين، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، ورقة عمل في تشرين أول/ أكتوبر، 2011)، ص 1.

عليه اعتماداً مباشراً في تمويل عملية التنمية، وتوفير السيولة اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وذلك بحسب ورقة عمل طرحتها سلطة النقد الفلسطينية.⁽³⁾

وهنا يحضر دور المصارف الإسلامية باعتبارها مكوناً من مكونات القطاع المصرفي الفلسطيني، ومصدراً تمويلياً محلياً ومستقلاً، غير خاضع -نسبياً- لتحكم وسيطرة خارجية. فما تتميز به هذه المصارف يجعلها قادرة على لعب دور إيجابي في الاقتصاد، ويزر تميّزها من خلال، أولاً: إعطائها الحق القانوني في تأسيس الشركات في مختلف المجالات، والحق في تملك العقارات والملكيات، وبيعها، واستثمارها، واستئجارها، وتأجيرها. ثانياً: قدرتها على اعتماد أساليب تمويل إسلامية جديدة ومستحدثة متوافقة مع صيغ العقود المسماة في الفقه الإسلامي كعقود المعاوضات المالية أو عقود المشاركات أو عقود التبرعات، بحيث يستطيع المصرف الإسلامي أن يتوسع وينوع في استثماراته في مختلف القطاعات ويساهم بشكل مباشر في عملية تمويل التنمية الاقتصادية. ثالثاً: اعتبار أن فكرة المصرف الإسلامي متوافقة مع حرص الناس وحاجتهم إلى معاملات إسلامية بديلة عن المعاملات الربوية، وبالتالي سيكون للمصرف الإسلامي قدرة أعلى على اجتذاب الودائع -نتيجة لحرص الناس على الحلال- ومن ثم إعادة توجيهها نحو الاستثمار .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إظهاره الدور الاقتصادي الذي تقوم به المصارف الإسلامية على حقيقته، وتكشف فيما إذا كان دورها داعماً ومؤثراً أم أن الأمر بخلاف ذلك. فتقييم هذا الدور وتوجيهه نحو وجهته الصحيحة يعد من الضرورات الملحة التي تعين على التخفيف من نقص الموارد وقلة التمويل، وتُسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية، وفي تقليل الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية، خصوصاً في ظل الضعف الذي يعانيه الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال.

مشكلة الدراسة:

تعتبر المصارف الإسلامية إحدى مكونات القطاع المصرفي الفلسطيني الذي يُعتمد عليه اعتماداً كبيراً في تمويل المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ نظراً لما تعانيه هذه المشاريع من نقص في التمويلات الموجهة إليها، عائد إلى الظروف التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني، والمتعلقة بالاعتماد الكبير على مصادر تمويلية غير مستدامة؛ كالمساعدات الخارجية والضرائب، وعائد إلى ممارسات الاحتلال المدمرة للاقتصاد؛ كتدمير المشاريع والحواجز والإغلاقات والسيطرة على الأراضي، والتي تؤثر سلباً على إمكانية توفير التمويلات اللازمة لهذه المشاريع. وبالتالي

³ () ينظر: المرجع نفسه، ص 1.

أصبح من الضروري البحث عن مصادر تمويلية محلية مستدامة، تساهم في دعم المشاريع الاقتصادية التنموية بتوفير التمويلات اللازمة لها، فمن هنا ظهرت مشكلة الدراسة وأثارت تساؤلاً عن مستوى الدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في توظيفها لمواردها بما يخدم تمويل المشاريع الاقتصادية اللازمة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، ودعم عمليات التنمية الاقتصادية فيه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توظيف مواردها بما يخدم تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. بيان نسبة التوظيفات طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيفات ومعدل نموها.
2. بيان نسبة أساليب التوظيف إلى إجمالي التوظيف.
3. بيان نسبة التوظيفات في القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى إجمالي التوظيفات.

منهجية الدراسة:

اتباع الباحث في تحليله للبيانات المنهجين التاليين:

1. المنهج الوصفي التحليلي: قام الباحث من خلال هذا المنهج بتحليل دور المصرفين الإسلاميين في توظيف مواردهما بما يخدم تمويل عمليات التنمية الاقتصادية؛ وذلك باستخدام مجموعة من المعايير التي قيمت هذا الدور، بحيث يصف التحليل الواقع، ويحكم عليه في ضوء ما تم تحديده من دور مأمول.
2. المنهج المقارن: اتبع الباحث هذا المنهج ليعقد مقارنات ما بين بيانات المصرفين الإسلاميين خلال فترة الدراسة مع ما يقابلها من بيانات في فترات سابقة (1996 - 2005)؛ وذلك لمعرفة اتجاه دور المصرفين الإسلاميين خلال فترة الدراسة مقارنة بالفترات التي سبقتها.

اعتمد الباحث في جمع البيانات على المصادر الثانوية والمتمثلة في: التقارير السنوية المنشورة من قبل البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني، والمتعلقة بفترة الدراسة، وتقارير سلطة النقد الفلسطينية، ومنشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

حدود الدراسة:

اقتصر البحث على المصرفين الإسلاميين العاملين في فلسطين؛ وهما البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني، وذلك عن الفترة ما بين (2006 - 2016).

الدراسات السابقة:

1. دراسة عزمي عوض (2017)، بعنوان: دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي، وتركزت استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية. هَدَفَت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي، فتطرقت لأساليب التمويل الإسلامية التي تستخدمها هذه المصارف، ونَسَبَهَا مقارنة بإجمالي التمويلات، كما تطرقت لتوزيع التمويلات على القطاعات الاقتصادية المختلفة. واعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات من التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة، وتجميعها في جداول بغرض تحليلها. وتوصل الباحث إلى أن دور المصارف الإسلامية في تنمية النشاط الاقتصادي كان دون المستوى المطلوب، فلم يكن تركيزها في تقديم التمويلات على أساليب التمويل القائمة على مفهوم الملكية كالمضاربة والمشاركة، وإنما كان التركيز على الأساليب القائمة على مفهوم المديونية وتحديدًا صيغة المراجعة للأمر بالشراء.

2. دراسة يحيى نصر الله (2017)، بعنوان: أدوات التمويل الإسلامي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين (دراسة تطبيقية على المصارف والمؤسسات الإسلامية في قطاع غزة). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل الإسلامي في المؤسسات الإسلامية في قطاع غزة، وإلى دراسة دور أدوات التمويل الإسلامي في تمويل التنمية الاقتصادية في قطاع غزة. واتَّبَع الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، وصمم استبانة لذلك. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسات التمويل المختلفة تعتمد على صيغة المراجعة في تقديم تمويلاتها؛ نظراً لقلّة الضمانات الكافية من العملاء، وعدم تقديم العملاء لطلبات تمويل بغير هذه الصيغة، وقصور السياسات المشجعة للمؤسسات المالية من قبل سلطة النقد وهيئة تشجيع الاستثمار.

3. دراسة مرام تيسير الفرا (2012)، بعنوان: دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995 - 2011).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة القطاع المصرفي الفلسطيني في الاقتصاد، وتساءلت عن المدى الذي يساهم فيه القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، محددة بذلك مشكلة الدراسة. واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي لحل هذه الإشكالية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية بين كل من الائتمان المصرفي وحجم الناتج المحلي الإجمالي، فكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، وأن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بنسبة أكبر في الائتمان المصرفي، كما أن تأثير الأخير في الأول ليس بالمستوى الذي يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية. كما توصلت إلى أن الائتمان المصرفي يرتبط بعلاقة طردية مع كل من إجمالي ودائع العملاء، وعدد فروع البنك، وعدد السكان، ويرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة.

4. دراسة بماء الدين مشتهى (2011)، بعنوان: دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين (1996 - 2008).

تناولت هذه الدراسة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من حيث طبيعة عملها ونشاطاتها، وصيغ التمويل فيها. وتساءل صاحب الدراسة عن دور المصارف الإسلامية في دفع عملية الاستثمارات المحلية في فلسطين، معتبراً هذا التساؤل مشكلة رئيسية تهدف دراسته لحلها. وقد استخدم لذلك المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ساهمت بنسب هامشية في الناتج المحلي الإجمالي، وأن دورها كان ضعيفاً أو معدوماً في دفع عجلة الاستثمارات المحلية، إذ كانت تعتمد على الاستثمارات قصيرة الأجل بشكل كبير، وتوظف عقود المراجعة في معظم تمويلاتها.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بالآتي:

- توفر الدراسة الحالية تقييماً حديثاً لدور المصارف الإسلامية الفلسطينية في توجيه التمويلات نحو المشاريع الاقتصادية التنموية، ولفترة تمتد لأحد عشر عاماً.
- تطرقت الدراسة الحالية لجميع توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وعملت على تحليلها من خلال المعايير التي حُدّدت لذلك، سواء ما تعلق منها بالتمويل المباشر من خلال أساليب التمويل المختلفة، أو ما تعلق منها بالاستثمارات المباشرة.
- تتضمن الدراسة الحالية تحليلاً لآجال توظيفات المصارف الإسلامية (قصيرة، متوسطة، طويلة)، وهو ما لم تُشر إليه أي من الدراسات السابقة.

المبحث الأول: معايير تقييم دور المصارف الإسلامية في توظيف الموارد المالية واستثمارها

لا يخفى الدور المهم الذي تلعبه مؤسسات الوساطة المالية وفي مقدمتها المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية عبر استثمار أموال ودائع عملائها فيها، بيد أن المهم في الحكم على نجاح وفشل هذه الودائع في رفد المشاريع الاقتصادية بالتمويلات التي تصب في صالح عمليات التنمية الاقتصادية، هو الكيفية التي يتم بها توظيف مثل هذا النوع من الودائع، هل يتم توظيفها في تمويلات إنتاجية وفي مشاريع تتصف بآجال طويلة وفي قطاعات اقتصادية رافعة للتنمية الاقتصادية؟ أم في توظيفات استهلاكية وفي مشاريع تتصف بآجال قصيرة وفي قطاعات بعيدة عن التأثير في التنمية الاقتصادية؟ فهذه أمور ينبغي أن تكون حاضرة في الحكم على رُشد استغلال المصارف لودائعها، مع عدم إغفال كون المصارف الإسلامية مؤسسات ربحية تهتم بتحقيق إيرادات عالية، وتعرض لمخاطر نقصان السيولة، ولمخاطر تقليدية تواجه الاستثمارات بشكل عام.

فانطلاقاً مما سبق ومن فكرة أن التمويل المصرفي الإسلامي يقوم أساساً على أمرين يعتبران من أهم عناصر الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، وهما: تعبئة الموارد وإعادة توظيفها واستثمارها. فإن هذا البحث يهدف إلى تقييم دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في توظيف الموارد واستثمارها، معتمداً على ثلاثة معايير، استند في تحديدها إلى دراسة أعدها المعهد العالمي للفكر الإسلامي بعنوان: موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية، والتي تضمنت في الجزء الرابع منها تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية⁽⁴⁾، فقد قيمت هذه الدراسة في جزء منها قدرة المصارف الإسلامية على توظيف مواردها من جهة آجال التوظيف وأساليبه ومجالاته. والمبحث الأول يوضح هذه المعايير في المطالب التالية:

المطلب الأول: معيار نسبة التوظيفات طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيفات ومعدل نموها

تتمتع التمويلات أو الاستثمارات طويلة الأجل بأهمية كبيرة في المساهمة بإحداث التنمية الاقتصادية، فهي تتميز بتركيزها على استهداف المشاريع ذات الطابع الإنتاجي، من خلال توفير التمويل اللازم لإنشائها وتشغيلها، كالمصانع، والشركات الزراعية، ويُفترض بالمصارف الإسلامية أن تكون لديها القدرة على تقديم هكذا تمويلات أكثر من غيرها، وقد بُني هذا الافتراض على اعتبار أن المصارف الإسلامية تتميز بارتفاع حقوق الملكية (الموارد الذاتية) فيها مقارنة بإجمالي الموارد، وارتفاع نسبة الودائع طويلة الأجل إلى إجمالي ودائع العملاء فيها.⁽⁵⁾

لكن يرى يوسف كمال أن المصارف الإسلامية لا يمكنها التوسع في الاستثمارات طويلة الأجل؛ لطبيعة محدودية رأس المال فيها، وغلبة الآجال القصيرة على ودائع عملائها، فستكون الودائع بذلك معرضة للسحب في أي وقت، ولن يستطيع المصرف استثمارها في آجال طويلة، وإلا تعرض لكارثة في حال حصول أزمة واندفاع الناس نحو سحب ودائعهم⁽⁶⁾. وبالتالي فإن استيعاب ظاهرة التمويل قصير الأجل والتعامل معها من خلال إيجاد القنوات التي تعتمد على المشاركة والمخاطرة بديلاً عن الفائدة والضمان هو التحدي الذي يواجه المنظرين والمنفذين للمصرفية الإسلامية، وينبغي أن يكون أولوية لهم، وقد أشار كمال إلى فكرة له لتوظيف الموارد قصيرة الأجل تبناها أحد المصارف الإسلامية مع أحد الشركات؛ تقوم على التزام المصرف بتغطية احتياجات الشركة التمويلية وخطابات

⁴ () ينظر: لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية: تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996)، الجزء 4، ص 17 - 20.

⁵ () أبو زيد، محمد عبد المنعم، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996)، ص 49.

⁶ () محمد، يوسف كمال، فقه الاقتصاد النقدي، (القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية، ط2، 1416هـ)، ص 227.

الضمان للدفعات المقدمة، عن طريق فتح حساب مشاركة مشابهاً للحساب الائتماني بالسحب على المكشوف، وتقوم الشركة بوضع حساباتها وإيراداتها لدى البنك، وتتم المحاسبة بحسب بنود الاتفاق الموقع بينهما.⁽⁷⁾

وخلاصة القول هنا بأن نَظَرَ المصرف في طبيعة موارده المتاحة وآجالها ينبغي أن يَسْبِقَ اختياره لآجال تمويلاته أو استثماراته، فيوفر التمويل بما يلائم آجال استحقاق الموارد (الودائع)، حماية لنفسه من التعرض لمخاطر نقصان السيولة. ويُفترض بالمصرف هنا أن يحرص على توظيف موارده طويلة الأجل في مشاريع إنتاجية طويلة الأجل تُسهم في دعم الاقتصاد وانتشاله، فالأثر التنموي لمثل هذه الاستثمارات أبلغ وأعمق من أثرها فيما لو كانت قصيرة أو متوسطة الأجل، فكلما زادت نسبتها إلى إجمالي التوظيفات، وكلما زاد معدل نموها دل ذلك على أن الدور الاقتصادي للمصارف أعلى كفاءة، وأن قدرتها على تمويل المشاريع التنموية أكبر. وهذا لا يعني إغفال الموارد قصيرة ومتوسطة الأجل، بل يفترض توظيفهما أيضاً بطريقة لا تُعَرِّض المصرف لمخاطر نقص السيولة، وفي مشاريع إنتاجية عبر قنوات وصيغ تمويلية مبتكرة تناسب آجالها، بعيداً عن التمويلات الاستهلاكية أو الاستثمارات المالية التي لا تشكل إضافة نوعية للاقتصاد ولا تسهم في تطويره.

بعد الاطلاع على التقارير السنوية للبنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني أمكن تسجيل النقاط

الآتية:

1. قام الباحث بتصنيف توظيفات واستثمارات المصرفين إلى طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل بناء على الفترات الزمنية المتبقية على استحقاقها، من خلال ما تضمنته تفاصيل بنود الموجودات الموجودة في القوائم المالية للمصرفين الإسلاميين.
2. اعتبر الباحث التوظيفات أنها طويلة الأجل في حال كانت الفترة الزمنية اللازمة لاستحقاقها تزيد عن ثلاث سنوات، وأنها متوسطة الأجل في حال كانت فترة استحقاقها من سنة إلى ثلاث سنوات، وقصيرة الأجل في حال كانت سنة فما دون.
3. يتكون إجمالي التوظيفات في المصرفين محل الدراسة من مجموع التمويلات المباشرة المقدمة بأساليب تمويلية إسلامية لمختلف القطاعات الاقتصادية مضافاً لها الاستثمارات المباشرة الأخرى والمكونة من: الاستثمارات في أوراق مالية للمتاجرة، والاستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع، والاستثمارات في الصكوك، والاستثمارات لدى بنوك إسلامية، والاستثمارات في الأراضي والعقارات.

⁷ () المرجع نفسه، ص 227-232.

4. قام الباحث بتصنيف بعض التوظيفات التي لم يحدد سقف زمني لاستحقاقها على أنها طويلة الأجل كالاستثمارات العقارية والموجودات المالية المتاحة للبيع، نظراً لعدم احتمالية تعرضها لأية مخاطر متعلقة بالسيولة.

المطلب الثاني: معيار نسبة أساليب التوظيف إلى إجمالي التوظيف

حققت المصارف الإسلامية - بشكل عام - نجاحاً وإن كان محدوداً في زيادة مواردها، ونافست المصارف التقليدية في قدرتها على جذب الودائع، فكان هذا النجاح دافعاً إلى التساؤل عن مدى قدرة هذه المصارف على استخدام الصيغ التمويلية الإسلامية المختلفة في توظيف مواردها محلياً بعيداً عن الأسواق الإقليمية والدولية، إذ أُجيز للمصارف الإسلامية التعامل بمثل هذه الصيغ والأساليب التمويلية كالمراجحة، والمساومة، والمشاركة، والمضاربة، والإستصناع، والبيع بالتقسيط وبيع السلم، وعقود المزارعة والمساقاة لتمارس من خلالها توظيفاتها وتمويلاتها في أوجه النشاط الإنتاجي المختلفة، وبما يلائم طبيعة النشاط الاستثماري المنوي تمويله.

فلو بحثنا في الواقع العملي عن أكثر الصيغ استخداماً من قبل المصارف الإسلامية لوجدنا أن المراجحة تعد من أكثرها شيوعاً واستخداماً، رغم اعتبارها صيغة تمويل الحاجات الاستهلاكية في غالب الأحيان، ويعود ذلك إما لسهولة تطبيقها أو لانخفاض المخاطرة فيها، لتكون الأساليب الاستثمارية الأخرى كالمشاركة والمضاربة خياراً ثانياً أو أخيراً للمصارف؛ وذلك إما لصعوبة تطبيقها، أو لتوقع الوقوع في مخاطر عند تطبيقها، كنقصان السيولة أو مخاطر عامة متعلقة بطبيعة الاستثمارات، بالرغم من ارتفاع الأهمية الاقتصادية لمثل هذه الصيغ؛ باعتبارها موجهة في الغالب نحو مشاريع إنتاجية تنموية في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة الداخلية.

ويمكن القول هنا أن مفاضلة المصارف الإسلامية بين هذه الصيغ لاختيار أنسبها في تمويل السلع أو المشاريع الاقتصادية التي تدعم التنمية الاقتصادية، من المفترض أن تكون مبنية بالدرجة الأولى على حاجات الاقتصاد وقطاعاته المختلفة كقطاع الزراعة أو الصناعة أو الخدمات الحديثة، بحيث يكون لهذه القطاعات نصيب من تمويلات هذه المصارف وبالصيغ التي تناسب احتياجاتها، فمثلاً يناسب أن يمول رأس المال العامل والمواد الخام أية مصاريف تشغيلية أو إدارية في قطاعي الزراعة والصناعة بصيغ المشاركة والمضاربة، فلا يتم التحول عن هذه الصيغ وهذه القطاعات نحو صيغ وقطاعات أخرى مظنة الحصول على عائد أعلى، أو هرباً من مخاطر متوقعة.

فتفضيل المصارف لصيغ تمويلية بذاتها وتوجيهها لمواردها من خلالها نحو أغراض استهلاكية في قطاعات اقتصادية لا تأثير لها، واعتبار ذلك سياسة عامة لدى المصرف على حساب صيغ أخرى تساهم في رفع إنتاجية الاقتصاد ورفع مستوى تأثير قطاعاته الاقتصادية، لن يساهم في توفير التمويل اللازم للمشاريع والاستثمارات التي تسد ثغرات في الاقتصاد، أو ترفع مستوى التنمية الاقتصادية فيه. كما تجدر الإشارة هنا أن استخدام المصارف لصيغ

المضاربة والمشاركة لا يلغي ضرورة أن تتحوط من المخاطر المترتبة على استخدامها لها، وضرورة أن تراعي تلبية الحاجات الاستهلاكية لأفراد المجتمع، فتوجه جزءاً من مواردها لها من خلال صيغ تمويلية أخرى كالمراوحة أو الاستصناع أو الإجارة المنتهية بالتمليك.

فاختيارات المصارف بين بدائل أساليب التمويل المختلفة لتمويل الأفراد أو المؤسسات، يعطي تصوراً أكثر وضوحاً عن توجهاتها المتعلقة بطبيعة توظيفها لمواردها، فالمراوحة مثلاً تناسب سد الاحتياجات الاستهلاكية، وتسهل التبادل التجاري، وهي من أسهل الأساليب وأوسعها استخداماً، فعائدها يتحدد مقدماً ودرجة المخاطر فيها منخفضة، فاستحوادها على معظم التمويلات يعطي انطباعاً أن ما تم تمويله لا يعدو كونه سلعاً استهلاكية لا تأثير لها يذكر، والتركيز عليها هروب من المخاطرة واتجاه نحو العائد المضمون على حساب تمويلات في قطاعات تحدث نقلات في الاقتصاد والتنمية فيه. بينما استحواد أسلوب المشاركة والمضاربة على معظم التمويلات، يعطي انطباعاً أن ما تم تمويله عبارة عن مشاركات في مشاريع إنتاجية لها أثرها على التنمية، أو تمويلات لاستثمارات أفراد أو مؤسسات يتم الاتفاق معهم فيها على نسبة من الأرباح تستحقها المصارف حال تحققها، فهي وإن كان العائد فيها ظني الثبوت والمخاطر فيها مرتفعة، إلا أن إسهامها في تمويل المشاريع التنموية يكون عالياً، وتحقيقها لقفزات في الاقتصاد أكثر ترجيحاً. كما يفترض بهذه الصيغ أو الأساليب التمويلية أن تكون وسيلة تساهم المصارف من خلالها في إحداث التنمية الاقتصادية، وذلك انسجاماً مع ما ألزمت به هذه المصارف نفسها في أنظمتها الداخلية، التي تحدثت فيها عن حرصها على لعب دور مهم في سد احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وعليه فكلما زادت درجة اعتماد المصارف على أسلوب المشاركة والمضاربة في توظيف مواردها دل ذلك على اضطلاعها بدور اقتصادي تنموي، يولي أهمية كبيرة للمشاريع الإنتاجية. وإن كانت المراوحة هي الغالبة؛ دل ذلك على توجيه مواردها نحو سلع استهلاكية على حساب المشاريع الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس سلباً على دور المصرف في تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية.

بعد الاطلاع على التقارير السنوية للبنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني أمكن تسجيل النقاط

الآتية:

1. استخدم المصرفان في توظيفاتهما لمواردهما الأساليب والصيغ التمويلية التالية: المراوحة، المساومة (انفرد بها البنك الإسلامي الفلسطيني في الأعوام 2014 و2015 و2016 بنسبة 0.6%، 1%، 1.4% من إجمالي التمويلات على التوالي)، المضاربة، المشاركة، الإجارة المنتهية بالتمليك، الاستصناع، والاستثمار المباشر. والجدول (1) يوضح نسبها المئوية مقارنة بإجمالي التمويلات.

2. يتكون الاستثمار المباشر في المصارف الإسلامية من مجموع استثمارات المصرف المالية، وهي: استثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع، استثمارات في صكوك، استثمار في أوراق مالية للمتاجرة. مضافاً لها الاستثمارات في الأراضي والعقارات، والاستثمارات لدى بنوك إسلامية.

جدول (1): النسب المئوية لتمويلات البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بأساليب التمويل المختلفة (%)

السنة	مراجعة		مضاربة		إجارة		استصناع		مشاركة		استثمار مباشر	
	العربي	الفلسطيني	العربي	الفلسطيني	العربي	الفلسطيني	العربي	الفلسطيني	العربي	الفلسطيني	العربي	الفلسطيني
2005	64.3	62.0	7.3	0.0	5.1	5.2	0.7	0.2	0.0	0.0	23.2	34.0
2006	60.4	53.7	11.8	0.0	4.3	3.9	1.5	1.4	0.0	0.0	21.5	35.7
2007	59.8	72.3	9.9	0.5	5.0	3.9	3.2	1.6	0.0	0.0	22.3	20.7
2008	40.5	87.5	5.8	0.6	2.8	4.0	2.7	1.7	0.0	0.0	48.4	7.9
2009	37.3	86.4	5.3	0.0	1.9	3.8	3.0	1.5	0.0	0.0	52.6	8.4
2010	35.4	94.1	5.2	0.0	2.2	2.1	2.7	0.7	0.0	0.0	55.5	4.3
2011	52.0	95.0	3.7	0.0	1.8	2.5	1.8	0.5	0.0	0.0	40.7	3.2
2012	64.2	95.0	3.9	0.0	2.2	2.6	1.3	0.2	0.0	0.0	28.3	2.8
2013	58.6	93.5	2.7	0.0	2.7	2.1	0.2	0.1	0.0	0.0	34.9	4.7
2014	78.6	91.8	2.7	1.6	5.4	1.5	1.0	1.1	0.7	0.5	11.4	2.9
2015	77.1	89.7	2.3	1.6	7.0	1.1	1.0	1.3	1.0	0.5	11.6	2.9
2016	78.8	88.1	1.5	1.5	7.4	0.8	1.0	1.6	0.0	0.5	11.3	3.8

المصدر: تقارير سنوية متفرقة للمصارف الإسلامية في فلسطين للأعوام (2005 - 2016)

المطلب الثالث: معيار نسبة التوظيفات في القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى إجمالي التوظيفات

تعتبر القطاعات الإنتاجية ممثلة بقطاعي الزراعة والصناعة القطاعات الأهم في دعم التنمية الاقتصادية، وهي أساس العملية التنموية وجوهرها، إذ لعب القطاع الصناعي دوراً محورياً في التجارب التنموية لكثير من البلدان، وكان له أهمية كبيرة في إقامة هيكل اقتصادي متنوع ومتطور، ساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان، أما القطاع الزراعي فدوره يكمن في توفير الأمن الغذائي وتحقيقه، والاستغناء به عن كثير من المستوردات الغذائية. فهذا الدور الريادي لكلا القطاعين تزداد أهميته مع زيادة الاهتمام بدعم المشاريع الاقتصادية فيهما، عبر زيادة التمويلات الممنوحة لهما، مع عدم إغفال دور القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الخدمات والتجارة والإنشاءات، والتي تشكل مساهمتها غالبية مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر قطاعات رئيسية في معظم اقتصاديات دول العالم، وخصوصاً قطاع الخدمات.

إذ يساهم هذا القطاع -أي قطاع الخدمات- في ثلثي الناتج المحلي الإجمالي تقريباً في معظم دول العالم، وتتكون مساهماته في الدول النامية من خدمات تقليدية؛ كالصحة والتعليم والنقل والتخزين والفندقة، بخلاف الدول المتقدمة التي تعد الخدمات الحديثة فيها هي المسيطرة على مساهمات هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي؛ كخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال وخدمات الاتصالات والمعلومات وخدمات الأنشطة العقارية.⁽⁸⁾

على الصعيد الفلسطيني فإن الاقتصاد هناك يعتبر اقتصاداً خدماتياً بامتياز؛ يسيطر عليه قطاع الخدمات التقليدية، مقابل تراجع في القطاعات التي توفر فرص العمل وتعزز النمو الاقتصادي؛ كقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات الحديثة. وهذا يتطلب تعزيز دور قطاع الخدمات الحديثة؛ لتحقيق نمو في الإنتاجية يزيد من تنافسية قطاع الخدمات، مع ضرورة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى والتي من شأنها أن تزيد الطلب، وتوسع من مساهمة قطاع الخدمات الحديثة؛ كقطاعي الزراعة والصناعة.⁽⁹⁾

لنخلص من ذلك إلى أهمية دعم القطاعات الإنتاجية وزيادة الاهتمام بها ورفع مستوى مساهمتها في الاقتصاد، ولا يتم ذلك بمعزل عن قطاع الخدمات الحديثة الذي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الإنتاجية الأخرى. لكن واقع الحال في الأرض الفلسطينية كان بخلاف ذلك، إذ استحوذ قطاع الخدمات التقليدية على ثلثي مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى الصناعية والزراعية والتي كانت مساهمتها متدنية، وهذا مما يؤثر سلباً على إمكانية إحداث نمو أو تنمية حقيقية. وبدفعنا ذلك لاستكشاف اتجاه تمويلات المصارف الإسلامية وتوظيفاتها فيما إذا كانت تعزز التوجه نحو قطاع الخدمات الحديثة والقطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، أم تعزز التوجه نحو قطاع الخدمات التقليدية على حساب قطاع الخدمات الحديثة والقطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية، فإن كانت الأولى دل ذلك على دورٍ ما للمصارف الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية التي تخدم التقدم نحو مسار التنمية الاقتصادية في فلسطين، وإن كانت الثانية دل على انتفاء ذلك.

بعد الاطلاع على التقارير السنوية للبنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني أمكن تسجيل النقاط التالية:

1. توزعت توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وتمويلاتها على القطاعات التالية: قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الإنشاءات، قطاع الخدمات، القطاع العام. وتم تقسيم نوع التوظيف في هذه

⁸ () الفلاح، بلال، قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيت وأثره الاقتصادي، (القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2013)، ص5.

⁹ () المرجع نفسه، ص 50، 51.

القطاعات إلى تمويلات مباشرة (الأنشطة التمويلية الموجهة نحو القطاعات الاقتصادية بأساليب وصيغ استثمارية إسلامية مختلفة كالمراجحة والمضاربة والمشاركة والإستصناع... الخ)، واستثمارات أخرى (توظيفات المصارف الإسلامية بغير أساليب التمويل الإسلامية وتشمل مجموع الاستثمارات لدى بنوك إسلامية، واستثمار في أوراق مالية للمتاجرة، واستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع، واستثمارات في أراضي وعقارات، واستثمارات في الصكوك). والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2): النسب المئوية لتوزيع التوظيفات على القطاعات الاقتصادية المختلفة في كل من البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني (%)

السنة	الزراعة		الصناعة		الإنشاءات		الخدمات					
							الحديثة		التقليدية			
	العربي	الفلسطيني	العربي	الفلسطيني	العربي	الفلسطيني	العربي	الفلسطيني	العربي	الفلسطيني		
2005	0.01	0.4	5.4	1.9	13.1	13.4	26.4	37.6	22.5	46.7	32.6	0.0
2006	0.00	0.1	7.0	3.8	10.1	17.1	18.4	28.7	31.5	50.4	32.9	0.0
2007	0.00	0.8	3.0	0.6	12.0	21.0	19.1	28.9	33.5	33.3	32.3	15.3
2008	0.14	1.2	2.7	1.7	4.4	4.7	14.0	56.5	55.8	5.9	23.0	30.0
2009	0.17	0.7	3.2	4.9	4.4	4.5	19.9	54.5	56.6	5.2	15.8	30.2
2010	0.18	0.6	5.6	0.5	6.7	10.9	23.9	32.9	60.2	11.1	3.4	44.0
2011	0.15	0.7	4.3	0.2	7.3	15.6	24.2	33.6	45.4	11.0	18.6	38.9
2012	0.14	0.6	3.9	0.4	6.7	18.4	37.2	35.3	34.4	8.0	17.5	37.4
2013	0.33	1.4	3.2	0.3	5.5	20.8	35.6	36.8	40.9	8.3	14.4	32.4
2014	0.17	1.9	4.6	0.3	8.6	19.8	50.6	47.9	18.9	6.3	17.2	23.8
2015	0.19	1.0	5.2	0.4	11.6	26.0	59.5	55.6	22.2	6.7	1.3	10.2
2016	6.43	1.5	2.4	0.3	12.9	23.8	50.4	57.8	16.8	7.5	11.1	9.1

2. اعتبر الباحث الأنشطة التي لا تندرج تحت مظلة القطاع العام أو الصناعي أو الزراعي أو الإنشاءات أنشطة خدماتية، مسترشداً في هذا التوجه بدراسة سابقة تناولت لبنية قطاع الخدمات وأثره في فلسطين⁽¹⁰⁾، واعتبرت أن الأنشطة الخدمية هي التي لا تندرج تحت أنشطة القطاع الزراعي والصناعي والإنشاءات، إلا أن الباحث زاد عليها القطاع العام لما في ذلك من انسجامٍ مع تقارير المصارف الإسلامية، ودقة في عرض توظيفاتها بما يخدم أهداف هذا المعيار. وتم تقسيم توظيفات القطاع الخدمي إلى توظيفات في:
- خدمات تقليدية: ويقصد بها تمويلات المصرف الموجهة نحو قطاع الخدمات التقليدية وتشمل: تجارة الجملة، تجارة التجزئة، إصلاح المركبات، السلع الشخصية الاستهلاكية، النقل والتخزين، الفنادق، المطاعم، الأنشطة الاجتماعية، التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي.
 - خدمات حديثة: ويقصد بها تمويلات المصرف الموجهة نحو قطاع الخدمات الحديثة وتشمل: الأنشطة العقارية، خدمات الاتصالات، خدمات الأعمال (وتشمل: تأجير آلات، برمجة حاسوب وتحميل البيانات، خدمة البحث والتطوير، الخدمات القانونية، المحاسبة والتدقيق، الخدمات الأمنية، التصوير، التغليف، خدمات التنظيف وغيرها)، الوساطة المالية (وتشمل الاستثمارات في: البنوك الإسلامية، بورصة فلسطين، شركات الأوراق المالية، خدمات التأمين).
3. اعتبر الباحث إجمالي التوظيفات في هذا المعيار هو ما تم توظيفه من موارد في القطاعات الاقتصادية المختلفة وهي: قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الإنشاءات، قطاع الخدمات، والقطاع العام.
4. تم احتساب النسب المتعلقة بتوزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية في المصارف التقليدية من خلال تقرير سلطة النقد المتعلق بالتوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية للمصارف العاملة في فلسطين عامة، وذلك بعد استثناء (طرح) مساهمات المصارف الإسلامية في هذه القطاعات.
5. يلاحظ اختلاف في نسبة توزيع التسهيلات الائتمانية على قطاع الإنشاءات ما بين الباحث والتقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية، وذلك راجع إلى اعتبار الإنشاءات في تقارير سلطة النقد مكونة من الإنشاءات

¹⁰ () المرجع نفسه، ص11. للمزيد حول مسألة اعتبار الأنشطة الخدمية على أنها ما تبقى بعد استثناء أنشطة الزراعة والصناعة، وأن دورها من الممكن أن يكون إيجابياً في الاقتصاد خصوصاً خدمات الأعمال ينظر:

Rubalcaba-Bermejo, Luis, **Business Services in European Industry: Growth, Employment and Competitiveness**, (Brussels: European Commission, 1999).p25. see: Kox, Henk L.M. and Rubalcaba, Luis, **Analysing the contribution of business services to European economic growth**, (Munich: College of Europe, MPRA, 2007), p3.

مضافاً لها العقارات السكنية، والعقارات لأغراض التجارة والاستثمار، وقطاع تطوير الأراضي، بينما صنف الباحث هذه الإضافات ضمن قطاع الخدمات الحديثة باعتبارها أنشطة عقارية بحسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. كما ينبغي ملاحظة أن النسب المتعلقة بقطاع الإنشاءات والقطاعات الاقتصادية الأخرى الموجودة في التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية متعلقة بكامل القطاع المصرفي الإسلامي والتقليدي⁽¹¹⁾.

6. إن النسب المئوية في الجدول (7) والجدول (8) متعلقة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة (التمويلات المباشرة) الموجهة من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية مجتمعة نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة دون احتساب الاستثمارات المباشرة (الاستثمارات الأخرى) فيها، وذلك اتساقاً مع التقرير الذي تصدره سلطة النقد الفلسطينية، والمتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة من القطاع المصرفي الفلسطيني للقطاعات الاقتصادية المختلفة، والذي يستثني فيه الاستثمارات المباشرة، فارتأى الباحث استبعادها أيضاً من إجمالي توظيفات المصارف الإسلامية حتى تكون المقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية عادلة ودقيقة.

المبحث الثاني: تقييم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توظيف الموارد المالية

واستثمارها

سيطبق الباحث في هذا المبحث المعايير الثلاثة المتعلقة بتقييم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توظيف الموارد المالية واستثمارها على بيانات المصارف الإسلامية مجتمعة بعد دمجها، ليقوم بعد ذلك بإجراء مقارنة لتلك البيانات مع دراسات سابقة متعلقة بذات الموضوع، ومع ما يقابلها من بيانات في المصارف التقليدية للوصول إلى نتائج نهائية.

المطلب الأول: معيار نسبة التوظيفات طويلة الأجل إلى إجمالي التوظيفات ومعدل نموها

لم يجد الباحث - في حدود اطلاعه - دراسات سابقة طُبِّقَتْ هذا المعيار على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، كما أن الميزانية المجمعة التي تصدرها سلطة النقد للمصارف العاملة في فلسطين لم تتناول آجال توظيفات المصارف أو آجال مواردها بذكر أو توضيح. وعلى ذلك فإن إمكانية عمل مقارنة بين بيانات هذا المعيار وبيانات

¹¹ () ينظر: سلطة النقد الفلسطينية (2016)، التقرير السنوي لعام 2015، ص78. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/8/12، من خلال الرابط التالي: http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Publications/Arabic/20السنوي/AR2015_arWeb.pdf وينظر: الأمم المتحدة، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية: التفتيح 4، (نيويورك: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، 2009)، ص271.

دراسات سابقة أو بيانات المصارف التقليدية غير متحققة، وارتأى الباحث عوضاً عن ذلك تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين الأولى من العام (2005 - 2010)، والثانية من العام (2011 - 2016)، على أن تتم المقارنة بينهما. والجدول ((3) يوضح ذلك.

جدول (3): نسبة آجال التوظيف إلى إجمالي التوظيفات ومعدل نموها، ونسبة آجال الموارد إلى إجمالي الموارد في المصارف الإسلامية مجتمعة

السنة	نسبة آجال التوظيف إلى إجمالي التوظيف (%)			معدل نمو آجال التوظيف (%)			نسبة آجال الموارد إلى إجمالي الموارد (%)		
	قصير	متوسط	طويل	قصير	متوسط	طويل	قصير	متوسط	طويل
2005	78.2	19.4	2.4	-	-	-	84.7	7.8	7.5
2006	51.0	43.9	5.1	-	125.7	109.5	76.4	16.5	7.1
2007	55.8	39.8	4.4	51.3	25.4	20.8	81.2	16.8	2.0
2008	69.9	5.7	24.4	64.3	-	621.6	83.4	0.3	16.2
2009	70.3	13.3	16.4	-6.2	118.7	-	80.8	0.0	19.2
2010	75.4	13.0	11.6	30.3	18.4	-	84.4	0.1	15.5
المتوسط	66.8	22.5	10.7	21.0	41.4	140.1	81.8	6.9	11.3
2011	59.7	22.0	18.2	3.2	121.3	104.9	82.7	0.4	16.9
2012	63.2	25.0	11.8	43.3	53.6	-	84.5	0.2	15.4
2013	64.8	17.9	17.3	-5.4	-	34.9	85.5	0.7	13.8
2014	55.7	24.4	20.0	-4.2	51.7	29.0	86.9	0.6	12.5
2015	54.9	24.2	20.9	24.6	25.6	32.2	87.2	0.8	12.0
2016	55.4	35.0	9.6	28.6	84.0	-	85.4	2.4	12.1
المتوسط	59.0	24.7	16.3	15.0	50.4	24.6	85.4	0.9	13.8
المتوسط العام	62.9	23.6	13.5	17.7	46.3	77.1	83.6	3.9	12.5

المصدر: تقارير سنوية متفرقة للمصارف الإسلامية في فلسطين للأعوام (2005 - 2016)

بعد الاطلاع على بيانات الجدول ((3) أمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

ملاحظات متعلقة بمجمل فترة الدراسة:

1. تشكل التوظيفات قصيرة الأجل غالبية توظيفات واستثمارات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، يليها التوظيفات متوسطة الأجل ثم التوظيفات طويلة الأجل، إذ بلغ المتوسط العام لهذه التوظيفات عن فترة الدراسة 62.9%، 23.6%، 13.5% على التوالي، ليتضح من ذلك انخفاض نسبة الاستثمارات والتوظيفات طويلة الأجل إذا ما قورنت بآجال الاستثمار الأخرى لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

2. غلب التذبذب وعدم الاستقرار على الطابع العام لمعدل نمو التوظيفات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، فتارة يكون مرتفعاً وتارة أخرى منخفضاً أو متراجعاً عن عام سبقه، فيما بلغت نسب المتوسط العام له للآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة 17.7%، 46.3%، 77.1% على التوالي خلال فترة الدراسة، إذ يلاحظ من هذه النسب تفوق التوظيفات طويلة الأجل وارتفاع نسبة المتوسط العام لنموها، ويمكن عزو ذلك إلى الارتفاع الكبير في معدل نمو التوظيفات للعام 2008 بخلاف أعوام الدراسة الأخرى، فبلغ فيه 621.6%، ولو قمنا باستثناء هذا العام لانخفض متوسط معدل النمو إلى 22.6% وهو الأقرب إلى الواقع من سابقه.

3. استحوذت الموارد قصيرة الأجل على إجمالي موارد القطاع المصرفي الإسلامي الفلسطيني خلال فترة الدراسة، وسجلت ما نسبته 83.6% من إجمالي الموارد، مقابل 3.9% و 12.5% للموارد متوسطة وطويلة الأجل على التوالي، ليعطي ذلك مؤشراً مفاده سيطرة الطابع قصير الأجل على آجال الموارد في القطاع المصرفي الإسلامي الفلسطيني مقابل تراجع في نسبة الموارد طويلة الأجل.

4. يمكن القول هنا بأن استحواذ التوظيفات قصيرة الأجل على مجمل التوظيفات والاستثمارات في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، مرده إلى قلة الموارد طويلة الأجل والتي تصل نسبتها إلى 12.5% من إجمالي الموارد، وبالتالي سيطرة الطابع قصير الأجل على معظم الموارد، ليرتب على ذلك فقدان القدرة على التوسع في تمويل الاستثمارات والمشاريع طويلة الأجل؛ نظراً لمخاطر نقص السيولة التي يمكن للمصارف أن تتعرض لها في حال تم ذلك، وبالتالي انخفاض قدرة المصارف الإسلامية على المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية والتي يغلب عليها الأجل الطويل.

ملاحظات متعلقة بنصفي فترة الدراسة:

1. اتسمت الفترتان (2005 - 2010) و (2011 - 2016) باستحواذ التوظيفات قصيرة الأجل على إجمالي التوظيفات، وحلت التوظيفات طويلة الأجل في المرتبة الأخيرة بعد التوظيفات القصيرة والمتوسطة في كلا الفترتين.

2. اتسمت الفترة الثانية (2011-2016) بارتفاع نسبة التوظيفات طويلة الأجل إذا ما قورنت بفترة الدراسة الأولى (2005 - 2010)، فبلغت نسبتها 16.3% مقابل 10.7% لفترة الدراسة الأولى. كما لوحظ تراجع في نسبة التوظيفات قصيرة الأجل خلال فترة الدراسة الثانية، والتي بلغت فيها ما نسبته 59% في المتوسط، مقابل 66.8% في المتوسط عن فترة الدراسة الأولى. ليلحظ من ذلك بداية توجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نحو تمويل الاستثمارات طويلة الأجل والتوظيف فيها.

3. هناك ارتفاع في معدل نمو التوظيفات طويلة الأجل في فترة الدراسة الأولى عنه في فترة الدراسة الثانية، لكن إذا ما تم استثناء العام 2008 من فترة الدراسة الأولى، فإن معدل نمو التوظيفات طويلة الأجل سيتقدم في فترة الدراسة الثانية عنه في فترة الدراسة الأولى، ليسجل مانسبته 24.6% مقابل 19.7% عن فترة الدراسة الأولى. كما أن النظر إلى معدل نمو التوظيفات قصيرة الأجل يكشف تراجعها خلال فترة الدراسة الأولى، إذ بلغ خلالها ما نسبته 21% في المتوسط، مقابل 15% خلال فترة الدراسة الثانية. ليشير ذلك إلى تحسن في توجه المصارف الإسلامية نحو التمويلات والتوظيفات طويلة الأجل على حساب التمويلات والتوظيفات قصيرة الأجل.

4. استحوذت الموارد قصيرة الأجل على معظم إجمالي الموارد في المصارف الإسلامية خلال فترتي الدراسة، فبلغت نسبتها في الأولى 81.8%، وفي الثانية 85.4%، في حين بلغت نسبة الموارد طويلة الأجل 11.3% في الأولى، و13.8% في الثانية. ليلحظ من ذلك سيطرة الطابع قصير الأجل على الموارد، مع تقدم في نسبة الموارد قصيرة وطويلة الأجل خلال الفترتين على حساب الموارد متوسطة الأجل.

5. يمكن القول هنا أنه رغم التقدم في نسبة التوظيفات طويلة الأجل خلال فترة الدراسة الثانية إلا أن ذلك دون المستوى المطلوب، إذ بقيت التوظيفات قصيرة الأجل هي المسيطرة؛ نظراً لاعتماد المصرف في توظيفاته على موارد يعد أكثرها قصير الأجل، فإن أقدم على التوسع في تمويل استثمارات طويلة الأجل؛ سيعرض نفسه لمخاطر متعلقة بنقص السيولة، وبالتالي ستبقى توظيفاته مقتصرة على الآجال القصيرة، وسيترتب على ذلك ضعف مساهمته في تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية والتي يغلب عليها الأجل الطويل.

المطلب الثاني: معيار نسبة أساليب التوظيف إلى إجمالي التوظيف

في هذا المعيار سيقارن الباحث بين بياناته المتعلقة بفترة الدراسة، وبيانات دراسات سابقة تناولت هذا وطبقته على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، دون التطرق إلى المصارف التقليدية كونها توظف مواردها المالية من خلال منح القروض الربوية والمتاجرة بالأموال، لا من خلال صيغ تمويلية وأساليب استثمارية. والجدول (4) يوضح نسب صيغ التوظيف في المصارف الإسلامية مجتمعة.

جدول (4): نسب صيغ التوظيف إلى إجمالي التوظيف في المصارف الإسلامية مجتمعة (%)

السنة	مراجحة	مضاربة	إجارة منتهية بالتمليك	استصناع	مشاركة	استثمار مباشر	مساومة
2005	63.3	4.3	5.1	0.5	0.0	27.7	0.0
2006	57.0	5.8	4.1	1.5	0.3	28.7	0.0
2007	65.8	5.4	4.5	2.4	0.2	21.5	0.0
2008	54.8	4.2	3.2	2.4	0.0	36.0	0.0
2009	53.7	3.5	2.6	2.5	0.0	37.9	0.0
2010	65.0	2.6	2.1	1.7	0.0	29.7	0.0
2011	71.9	2.0	2.1	1.2	0.0	23.3	0.0
2012	78.8	2.1	2.4	0.8	0.0	16.2	0.0
2013	75.7	1.4	2.4	0.2	0.0	20.2	0.0
2014	86.1	2.1	3.2	1.1	0.6	6.6	0.4
2015	84.2	1.9	3.6	1.1	0.7	6.7	0.5
2016	83.9	1.5	3.8	1.3	0.2	7.2	0.7
المتوسط	70.0	3.1	3.3	1.4	0.2	21.8	0.1

المصدر: تقارير سنوية متفرقة للمصارف الإسلامية في فلسطين للأعوام (2005 - 2016)

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

1. اتسمت نسب أساليب التوظيف في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بالتذبذب خلال فترة الدراسة، فترتفع عاماً وتنخفض آخر.
2. ركزت المصارف الإسلامية في تمويلاتها وتوظيفاتها خلال فترة الدراسة على صيغة المراجحة، فوظفت هذه الصيغة في أغلب تمويلاتها واستثماراتها، لتحتل بذلك المرتبة الأولى بمتوسط بلغ 70% من إجمالي الاستثمارات، وحلّ بعدها الاستثمار المباشر بمتوسط بلغ 21.8%، ثم التوظيفات بصيغ التمويل الأخرى

- والتي احتلت نسباً هامشية وبسيطة بلغت 3.3%، 3.1%، 1.4%، 0.2%، 0.1% لكل من:
- الإجارة المنتهية بالتملك، المضاربة، الاستصناع، المشاركة، والمساومة على التوالي.
3. في المقابل لو نظرنا إلى البدايات الأولى لعمل المصارف الإسلامية وذلك للفترة ما بين (1996 - 2001) لوجدنا أن الاستثمار المباشر استحوذ على ما نسبته 71.5% من إجمالي توظيفات المصارف الإسلامية في المتوسط، وحلت المراجعة في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 26% في المتوسط، ثم صيغ المضاربة والتمويل التأجيري والمشاركة بنسب بلغت في المتوسط 2%، 0.33%، 0.16% على التوالي.⁽¹²⁾
4. أما الفترة ما بين (2002 - 2005) فاستحوذت فيها صيغة المراجعة على 58% من إجمالي التوظيفات في المتوسط، وتبعها الاستثمار المباشر بنسبة 41.99% في المتوسط، بينما لم تسجل المضاربة والمشاركة نسباً تذكر، وسجلت الإجارة المنتهية بالتملك 0.01% في المتوسط.⁽¹³⁾
5. يُلاحظ من السابق أن المصارف الإسلامية كانت تركز في توظيف مواردها في السنوات الست الأولى لبداية عملها على الاستثمار المباشر، فقد وظفت من خلاله 71.5% من التوظيفات في المتوسط، وكانت غالبيتها عبارة عن استثمارات في أوراق مالية واستثمارات أجنبية، وحلت المراجعة ثانياً باستحواذها على 26% من التوظيفات في المتوسط، بينما كان التوظيف بصيغ المضاربة والمشاركة شيئاً لا يكاد يذكر. ثم تحولت المصارف الإسلامية بعد هذه الفترة نحو صيغة المراجعة باستحواذها على 58% من التوظيفات مقابل تراجع الاستثمار المباشر وحصوله على 41.99%، ولم يُسجل أي توظيف لها بصيغ المضاربة والمشاركة، بينما حصلت الإجارة على نسبة ضئيلة جداً بلغت 0.01% في المتوسط. أما خلال فترة الدراسة فقد زاد اعتماد المصارف على المراجعة في توظيفاتها فبلغت 70% من التوظيفات في المتوسط، مقابل تراجع توظيفات الاستثمار المباشر والتي بلغت 21.8%، وبقي التوظيف بصيغ الاستثمار الأخرى هامشياً وضيئلاً، إذ استأنفت المصارف توظيفاتها بصيغتي المضاربة والمشاركة، وأضافت عليهما صيغتي الاستصناع والمساومة، فطبقت أسلوب المضاربة والاستصناع من بداية فترة الدراسة، وبدأت بصيغة المشاركة من العام 2014 مضافاً له عامي 2006 و2007، أما المساومة فطبقت ابتداءً من العام 2014 ومن قبل البنك الإسلامي

¹² (المشهوروي، أحمد حسين، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2003)، ص119.

¹³ (مشتهي، بهاء الدين، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996 - 2008 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، 2011)، ص104، 107. لم يُشر مشتهي إلى هذه النسب بشكل مباشر، وقام الباحث باحتسابها من خلال بيانات الجدول (7)، والجدول (8) المدرجة في دراسته.

الفلسطيني فقط. لنخلص من ذلك إلى القول بأن المصارف الإسلامية ومنذ تأسيسها لا تزال تعتمد في توظيفاتها على المراجعة والاستثمار المباشر، ويشكل كل منهما غالبية توظيفات المصارف الإسلامية، بل ويزداد الاعتماد على المراجعة على حساب الاستثمارات المباشرة.

6. إن الاطلاع على هيكل الاستثمارات المباشرة والذي يوضحه الجدول (5) يكشف الآتي:

- يتكون هيكل الاستثمار المباشر من الاستثمارات المالية (أوراق مالية وصكوك)، والاستثمارات لدى بنوك إسلامية خارجية، والاستثمارات في قطاع الأراضي والعقارات.
- تشكل الاستثمارات لدى بنوك إسلامية خارجية غالبية استثمار المصارف الإسلامية بمتوسط بلغت نسبته 46.6% عن فترة الدراسة، ليأتي بعدها الاستثمارات المالية بمتوسط بلغت نسبته 31.5% عن فترة الدراسة، ثم الاستثمارات العقارية بمتوسط بلغت نسبته 21.9% عن فترة الدراسة.

جدول (5): نسب مكونات هيكل الاستثمار المباشر في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مجتمعة

السنة	نسبة الاستثمار المالي إلى إجمالي الاستثمار المباشر (%)	نسبة الاستثمار في العقارات إلى إجمالي الاستثمار المباشر (%)	نسبة الاستثمارات لدى البنوك إلى إجمالي الاستثمار المباشر (%)
2005	48.8	10.8	40.3
2006	34.7	12.5	52.8
2007	59.0	20.6	20.4
2008	23.4	10.4	66.2
2009	20.4	12.8	66.8
2010	18.2	14.1	67.8
2011	21.3	16.8	61.9
2012	14.3	22.6	63.2
2013	14.1	16.6	69.3
2014	33.8	44.7	21.5
2015	37.3	46.3	16.4
2016	52.9	35.0	12.1
المتوسط	31.5	21.9	46.6

المصدر: تقارير سنوية متفرقة للمصارف الإسلامية في فلسطين للأعوام (2005 - 2016)

- يتضح استحواذ الاستثمارات المالية والاستثمارات لدى بنوك إسلامية خارجية على أربعة أخماس هيكل الاستثمار المباشر، مقابل الخمس للاستثمارات العقارية، ليعطي ذلك تصوراً عن طبيعة الاستثمارات المباشرة في المصارف الإسلامية مفاده ابتعاد هذا النوع من التوظيفات عن تمويل الاستثمارات والمشاريع التي تخدم التنمية الاقتصادية، فالاستثمار في الخارج حتماً لن يخدم أي تنمية في الداخل، كما أن الاستثمارات

المالية ما هي إلا استغلال مالي لا يُنتج أصولاً ولا يُضيف جديداً إلى الاقتصاد المنهك، الذي هو بأمس الحاجة إلى توظيفات في مشاريع تخفف الاعتماد على الاستيراد والاحتلال.

7. وخلاصة القول في هذا المعيار أن المصارف الإسلامية ومنذ بداية تأسيسها كان جل اعتمادها في توظيف مواردها على المراجعة والاستثمار المباشر، فما تتمتع به المراجعة من انخفاض في نسبة المخاطرة، وسهولة في الإجراءات والتطبيق، وهامش ربح محدد سلفاً جعلها تترقب على قمة أساليب التوظيف لديها، ليعطي ذلك انطباعاً أن غالبية التوظيفات موجهة - في الغالب - نحو قطاعات غير إنتاجية كقطاعات التجارة والسلع الاستهلاكية والخدمات، بعيداً عن قطاعات الزراعة والصناعة، وهذا مما سيظهر في المعيار التالي. فتزايد التركيز على المراجعة في توظيف الموارد مقابل هامشية الاعتماد على الصيغ الأخرى وخصوصاً صيغتي المشاركة والمضاربة، ينبىء بانخفاض في توجه المصارف الإسلامية نحو تمويل المشاريع الإنتاجية والتي يناسبها صيغ كصيغ المشاركة والمضاربة، ليرتبط على ذلك انخفاض في مستوى مساهمتها بتمويل هكذا مشاريع تنموية. كما أن التوظيفات المباشرة والتي يتم فيها استثمار الموارد بشكل مباشر بعيداً عن صيغ التمويل، ووجه ثلثها نحو الخارج أو نحو استثمارات مالية في أوراق مالية وصكوك لا تضيف أصولاً أو مشاريع جديدة للاقتصاد. وبالتالي فإن سيطرة المراجعة والاستثمار المباشر يهيكله الحالي على صيغ التوظيف، همّش الدور الذي كان من الممكن أن تلعبه المصارف الإسلامية - وفق هذا المعيار - في تمويل المشاريع الإنتاجية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية، لصالح تمويلات لسلع استهلاكية وقطاعات غير إنتاجية.

المطلب الثالث: معيار نسبة التوظيفات في القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى إجمالي التوظيفات

سيتناول الباحث هذا المعيار من جهتين، إذ سيتطرق في الجهة الأولى للموضوع المتعلق بنسب توزيع التوظيفات المختلفة (تمويلات مباشرة أو تسهيلات ائتمانية مباشرة + الاستثمار المباشر) للمصارف الإسلامية مجتمعة على القطاعات الاقتصادية كما في الجدول (6)، وتقييم دور المصارف الإسلامية بناء عليها. أما الجهة الثانية فستتم المقارنة فيها ما بين توظيفات المصارف الإسلامية المتعلقة بالتمويلات المباشرة فقط (التسهيلات الائتمانية المباشرة) وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبين توظيفات المصارف التقليدية (التسهيلات الائتمانية) وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال نسبها المئوية كما في الجدول (7) والجدول (8).

جدول (6): النسب المئوية لتوزيع التوظيفات (تمويلات مباشرة + الاستثمار المباشر) على القطاعات الاقتصادية المختلفة في المصارف الإسلامية مجتمعة (%)

القطاع العام	قطاع الخدمات		قطاع الإنشاءات	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي	السنة
	الحديثة	التقليدية				
19.1	32.5	31.0	13.2	4.0	0.2	2005

16.5	40.9	23.5	13.6	5.4	0.0	2006
24.2	33.4	23.8	16.3	1.9	0.4	2007
25.2	40.3	27.2	4.5	2.4	0.5	2008
20.6	39.2	31.6	4.4	3.8	0.3	2009
23.9	35.4	28.4	8.8	3.0	0.4	2010
28.1	29.4	28.5	11.2	2.4	0.4	2011
27.0	21.9	36.3	12.3	2.2	0.4	2012
23.3	24.9	36.2	13.0	1.8	0.9	2013
21.0	11.8	49.0	15.0	2.2	1.1	2014
6.3	13.5	57.3	19.6	2.5	0.7	2015
10.0	11.7	54.4	18.8	1.2	3.7	2016
20.4	27.9	35.6	12.6	2.7	0.8	المتوسط

المصدر: تقارير سنوية متفرقة للمصارف الإسلامية في فلسطين للأعوام (2005 - 2016)

ملاحظات متعلقة بنسب توزيع التوظيفات المختلفة (تمويلات مباشرة أو تسهيلات ائتمانية مباشرة + الاستثمار المباشر) في المصارف الإسلامية مجتمعة على القطاعات الاقتصادية:

1. استحوذ قطاع الخدمات بفرعيه على أعلى نسب توظيفات المصارف الإسلامية في جميع سنوات الدراسة، تلاه القطاع العام باستثناء عامي 2015 و 2016 اللذين تفوق بهما قطاع الإنشاءات، ثم تلا قطاع الإنشاءات القطاع الصناعي الذي تفوق على القطاع الزراعي ليحل الأخير في المرتبة الأخيرة، فكان نصيبه من توظيفات المصارف الإسلامية ضئيلاً.
2. بلغت نسبة توظيفات المصارف الإسلامية مجتمعة في قطاع الخدمات بفرعيه التقليدي والحديث 63.5% من إجمالي التوظيفات في المتوسط، تبعه القطاع العام بنسبة 20.4% في المتوسط، ثم قطاع الإنشاءات بنسبة 12.6%، ليتبعه القطاع الصناعي بنسبة 2.7%، وحل القطاع الزراعي أخيراً بنسبة 0.8% في المتوسط. وتعتبر آخر فإن المصارف الإسلامية قد وظفت ما يقارب من ثلثي توظيفاتها في قطاع الخدمات، والثلث الآخر في بقية القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الإنشاءات، العام).
3. سجلت المصارف الإسلامية توظيفات متواضعة في قطاعي الزراعة والصناعة، فبلغت توظيفاتها فيهما 3.5% من إجمالي التوظيفات في المتوسط، ليعطي ذلك مؤشراً مفاده ضعف مساهمات المصارف الإسلامية في تمويل القطاعات الإنتاجية المهمة، والتي تحتاج إلى مزيد من التمويل والاستثمار، فالضعف في هذين

القطاعات يزيد الاعتماد على المستوردات الصناعية والزراعية والاستهلاكية القادمة من دولة الاحتلال، وزيادة التمويل لهما يعزز دورهما بما يخدم التخفيف من هذا الاعتماد.

4. شكلت توظيفات المصارف الإسلامية في قطاع الخدمات التقليدية نصف التوظيفات في قطاع الخدمات أو أكثر قليلاً، ونسبة بلغت 35.6% من إجمالي توظيفات المصرف، في المقابل بلغت توظيفات المصارف الإسلامية في قطاع الخدمات الحديثة أقل من ثلث توظيفاتها في قطاع الخدمات، ونسبة بلغت 27.9% من إجمالي التوظيفات في المتوسط، ليُرى من ذلك ميل المصارف الإسلامية في توظيف مواردها نحو قطاع الخدمات وخصوصاً الخدمات التقليدية، مقابل نصيب أقل لقطاع الخدمات الحديثة التي حلت ثانياً، فيما حلت توظيفات المصارف في قطاع الإنشاءات والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي في المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي وينسب بلغت 12.6% و 2.7% و 0.8% من إجمالي توظيفات المصارف في المتوسط.

5. ما سبق يشير إلى أن المصارف الإسلامية لا تولي اهتماماً بالقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية بدليل انخفاض نسبة توظيفاتها فيها، في المقابل يستحوذ قطاع الخدمات التقليدية على أكثر من نصف توظيفاتها، لنستنتج من ذلك أن اهتمام المصارف في توظيف مواردها مُتجه نحو قطاع الخدمات التقليدية على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى، إذ ابتدأت المصارف الإسلامية بتخفيض نسبة توظيفاتها في قطاع الخدمات الحديثة ابتداءً من العام 2012 وحتى نهاية فترة الدراسة لحساب ارتفاعها في قطاع الخدمات التقليدية، ليعطي ذلك مؤشراً آخر على تراجع مساهمة المصارف الإسلامية في تقديم التمويل اللازم للمشاريع والقطاعات الاقتصادية التنموية، على اعتبار أن تطور قطاع الخدمات الحديثة يؤثر على تطور القطاعات الإنتاجية الأخرى ويتأثر بها. يُضاف إلى هذا التراجع تراجع آخر في نوعية التوظيفات، إذ يلاحظ أن أكثر من ثلثي التوظيفات في قطاع الخدمات الحديثة آتية من الاستثمار المباشر، إذ تقدر نسبتها بـ 74.2% في المتوسط، كما أن الاطلاع أيضاً على هيكل الاستثمار المباشر للمصارف الإسلامية مجتمعة، وحساب نسب مكوناته في سنوات الدراسة المختلفة، يُظهر أن 78.1% من هذا الاستثمار -في المتوسط- متعلق بتوظيفات في قطاع الوساطة المالية -معظمها خارج فلسطين- على شكل استثمارات لدى مصارف إسلامية خارجية، أو في أوراق مالية وصكوك، بعيداً عن الخدمات الحديثة التي تدعم تطور القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية؛ كخدمة تأجير الآلات، وبرمجة الحاسوب، وخدمة البحث والتطوير، والخدمات القانونية، والمحاسبة والتدقيق. لنستنتج من ذلك أن معظم توظيفات المصارف التي تتم في قطاع الخدمات الحديثة لا تصب في صالح تمويل خدمات تدعم القطاعات الصناعية والزراعية المنتجة، وإنما تصب في قطاع

الوساطة المالية على شكل استثمارات في مصارف إسلامية خارجية، أو استثمارات مالية في أوراق مالية وصكوك جزء منها خارج فلسطين.

6. وخلاصة القول أن اتجاه تمويلات المصارف الإسلامية وتوظيفاتها لا يعزز التوجه نحو قطاع الخدمات الحديثة والقطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، وإنما تنجس في معظمها نحو قطاع الخدمات التقليدية والقطاع العام، بما يدل على انتفاء دور المصارف الإسلامية مجتمعة في تمويل القطاعات الاقتصادية التي تخدم التقدم في مسار التنمية الاقتصادية الفلسطينية الذي يعاني أصلاً من قلة في التمويل، الأمر الذي ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية وإحداثها. خصوصاً إذا ما علمنا أن التجارب التنموية في كثير من البلدان نجحت بالاعتماد على القطاع الصناعي باعتباره جوهر العملية التنموية ومحورها جنباً إلى جنب مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، فأهمية القطاع الصناعي في إقامة هيكل اقتصادي متنوع ومتطور تقتضي الاهتمام به وزيادة التسهيلات المقدمة له، وكذلك القطاع الزراعي وما له من دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي.

7. ويرجع سبب ذلك -من وجهة نظر الباحث- إلى ما يحتاجه الاستثمار في مثل هذه القطاعات من موارد مالية طويلة الأجل والتي لم تُنح للمصرف، إذ بلغ متوسط نسبتها 12.2% من إجمالي الموارد المتاحة خلال فترة الدراسة، كما أن الاستثمار الزراعي وما يتعرض له من مخاطر عالية ناتجة عن تحكم الاحتلال بالمعابر وسيطرته على معظم الأرض الزراعية تدفع المصرف للتريث قبل إقدامه على أي استثمار في قطاع الزراعة. بعد استعراض نسب توزيع توظيفات المصارف الإسلامية مجتمعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتدوين بعض الملاحظات المتعلقة بها، سيعمد الباحث إلى المقارنة بين هذه النسب وبين ما كانت عليه في دراسة المشهراوي⁽¹⁴⁾، وبين ما هي عليه في المصارف التقليدية، على أن يتم ذلك بعد استبعاد الاستثمارات المباشرة من التوظيفات، والإبقاء على التمويلات المباشرة فقط؛ وذلك انسجاماً مع بيانات المصارف التقليدية المنشورة، والتي لا تنطرق لاستثمارات المصارف المباشرة، وتكتفي بالتسهيلات الائتمانية فقط. والجدول (7) والجدول (8) يوضحان ذلك.

جدول (7): النسبة المئوية لتوزيع التمويلات المباشرة فقط (تسهيلات ائتمانية مباشرة) على القطاعات الاقتصادية المختلفة في المصارف الإسلامية مجتمعة (%)

القطاع العام	قطاع الخدمات		قطاع الإنشاءات	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي	السنة
	حديثة	تقليدية				
0.0	9.9	57.5	24.8	7.5	0.4	2005

¹⁴ (المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، مرجع سابق، ص 123 - 125.

23.5	16.5	33.0	19.3	7.7	0.1	2006
30.9	16.4	29.0	20.8	2.4	0.5	2007
39.2	8.0	41.3	7.0	3.7	0.7	2008
33.0	4.5	48.9	7.0	6.1	0.5	2009
33.8	8.7	40.2	12.5	4.3	0.5	2010
36.5	8.1	37.1	14.6	3.1	0.5	2011
32.2	6.8	43.3	14.6	2.7	0.4	2012
29.1	6.1	45.3	16.2	2.2	1.1	2013
22.4	5.5	52.5	16.0	2.3	1.2	2014
6.8	5.9	62.4	21.4	2.8	0.7	2015
10.8	4.9	58.6	20.3	1.3	4.0	2016
24.9	8.4	45.8	16.2	3.8	0.9	المتوسط

المصدر: تقارير سنوية متفرقة للمصارف الإسلامية في فلسطين للأعوام (2005 - 2016)

من خلال الجدول (7) والجدول (8) أمكن تسجيل بعض الملاحظات المتعلقة بنسب توزيع التمويلات المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في المصارف الإسلامية مجتمعة مع مقارنتها بذات النسب في دراسات سابقة وفي المصارف التقليدية:

1. شكّل قطاع الخدمات بفرعيه وجهة معظم التمويلات المباشرة في المصارف الإسلامية في جميع سنوات الدراسة، تبعه القطاع العام الذي حل ثانياً باستثناء عامي 2015 و 2016 فقد تفوق فيهما قطاع الإنشاءات الذي حل في المرتبة الثالثة، ثم تلا قطاع الإنشاءات القطاع الصناعي الذي تفوق على القطاع الزراعي ليحل الأخير أخيراً، فكان نصيبه من توظيفات المصارف الإسلامية ضئيلاً. وقد حافظت المصارف الإسلامية على ذات الترتيب إذا ما قورن بفترات سابقة، إذ حظي قطاع الخدمات بغالبية تمويلات المصارف الإسلامية وتبعه قطاع الإنشاءات ثم القطاع الصناعي وأخيراً القطاع الزراعي للفترة ما بين (1999 - 2001) حسب دراسة المشهراوي⁽¹⁵⁾، والتي لم تُشر إلى ترتيب القطاع العام في تمويلات المصارف الإسلامية لتلك الفترة. في المقابل كانت التسهيلات الائتمانية في المصارف التقليدية موجهة إلى قطاع الخدمات الذي استحوذ على معظم التمويلات في جميع سنوات الدراسة، ثم تبعه القطاع العام ثم الصناعي ثم الإنشاءات

¹⁵ () المرجع نفسه، ص 124-125.

وأخيراً القطاع الزراعي، ليلاحظ اهتمام المصارف التقليدية بالقطاع الصناعي واحتلاله المرتبة الثانية في نصيبه من التمويلات متقدماً على قطاع الإنشاءات.

2. عند النظر إلى مجمل فترة الدراسة من خلال المتوسط العام لنسب التمويلات المباشرة الموجهة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، نجد أن قطاع الخدمات بفرعيه قد حصل على ما نسبته 54.2% من إجمالي التمويلات المباشرة في المصارف الإسلامية، ثم تلاه القطاع العام بنسبة بلغت 24.9%، ثم قطاع الإنشاءات بنسبة بلغت 16.2%، تلاه القطاع الصناعي بما نسبته 3.8%، وأخيراً القطاع الزراعي بنسبة 0.9%. ولو قارنا هذه النسب بما كانت عليه في الفترة ما بين (1999 - 2001) لوجدناها متقاربة بلا أي تغيير جوهري، إذ حصل قطاع الخدمات وقطاع الإنشاءات والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي على ما نسبته 58.97%، 20.21%، 5.58%، 0.39% من إجمالي التمويلات على التوالي.⁽¹⁶⁾

جدول (8): النسبة المئوية لتوزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في المصارف التقليدية

السنة	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	قطاع الإنشاءات	قطاع الخدمات		القطاع العام
				تقليدية	حديثة	
2005	0.9	5.8	2.4	45.4	10.6	35.0
2006	0.9	6.2	2.6	51.0	12.6	26.7
2007	1.2	7.5	2.9	48.3	16.1	24.0
2008	2.0	8.9	2.2	39.5	19.5	27.9
2009	1.8	8.5	2.5	37.4	21.7	28.1
2010	1.7	9.4	2.7	37.9	19.8	28.6
2011	1.0	9.1	2.8	42.7	13.9	30.5
2012	0.9	4.3	2.5	42.6	16.1	33.7
2013	0.8	5.3	2.3	44.8	15.9	30.8
2014	0.9	5.7	2.6	46.8	18.2	25.7
2015	1.3	4.8	2.7	45.6	17.9	27.7
2016	1.5	4.8	2.0	47.8	21.7	22.3
المتوسط	1.2	6.7	2.5	44.1	17.0	28.4

المصدر: تقارير سنوية متفرقة للمصارف الإسلامية في فلسطين للأعوام (2005 - 2016). وبيانات سلطة النقد الفلسطينية¹⁷

¹⁶ () المرجع نفسه، ص 124-125.

¹⁷ ينظر: البيانات المصرفية، ثم التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية، من خلال الرابط التالي:

<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language=ar-EG>

في المقابل كانت التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التقليدية موجهة بشكل رئيسي نحو قطاع الخدمات فحصل على ما نسبته 61.1% من إجمالي التسهيلات، ثم تلاه القطاع العام بما نسبته 28.4%، ثم القطاع الصناعي بما نسبته 6.7%، تبعه قطاع الإنشاءات بنسبة 2.5%، وأخيراً القطاع الزراعي بما نسبته 1.2%. لرى من ذلك تفوقاً - بفارق بسيط - للمصارف التقليدية على الإسلامية في مقادير النسب المئوية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية المقدمة لجميع القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الإنشاءات.

3. إن الناظر لاتجاه التمويلات المباشرة المقدمة من المصارف الإسلامية لقطاع الخدمات يجد أن 45.8% منها متجهاً نحو الخدمات التقليدية مقابل 8.4% نحو الخدمات الحديثة. في المقابل كان 44.1% من التسهيلات الائتمانية في المصارف التقليدية متجهاً نحو الخدمات التقليدية، و17% منها نحو الخدمات الحديثة. لرى من ذلك تفوقاً للمصارف التقليدية على الإسلامية في توجيهها نحو قطاع الخدمات الحديثة. رغم انخفاض نسبتها فيهما واستحواذ الخدمات التقليدية على معظم تمويلاتها.

4. أظهر الاستعراض السابق ضعفاً في توجيه المصارف الإسلامية لتمويلاتها المباشرة نحو القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وكذلك قطاع الخدمات الحديثة، فركزت المصارف الإسلامية في تمويلاتها على قطاع الخدمات التقليدية والقطاع العام بعيداً عن هذه القطاعات المنتجة، وهي في ذلك منسجمة مع ما كانت عليه في الفترة ما بين (1999 - 2001)، ومع ما هو عليه الحال في المصارف التقليدية، إلا أن المقارنة مع المصارف التقليدية أظهرت أداء أفضل لهذه المصارف في توجيه تسهيلات الائتمانية نحو القطاعات الاقتصادية، رغم تراجع الأدائين دون المستوى المطلوب.

5. وقد عزت سلطة النقد الفلسطينية انخفاض نسبة التسهيلات الائتمانية أو التمويلات المباشرة الممنوحة للقطاع الزراعي إلى طبيعة المخاطر المرتبطة بهذا القطاع، وإلى نشاطه الموسمي من ناحية، ثم إلى كون جزء كبير منه غير منظم من ناحية أخرى. وأيضاً إلى سياسات الاحتلال التدميرية للمناطق والأراضي الزراعية، وتدميره للمحاصيل ومنعه للمزارعين من الوصول إلى أراضيهم. يضاف إلى ما سبق وجود مصادر تمويلية بديلة عن المصارف كشركات الإقراض المتخصصة.⁽¹⁸⁾

(18) سلطة النقد الفلسطينية (2016)، التقرير السنوي لعام 2015، مرجع سابق، ص 78.

6. لُوْحِظْ مِنْ خِلَالِ الْاسْتِعْرَاضِ السَّابِقِ أَنَّ هُنَاكَ تَرْكِيزاً وَاضِحاً مِنَ الْمَصَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالتَّقْلِيدِيَّةِ فِي تَوْجِيهِ تَمْوِيلَاتِهَا الْمَبَاشِرَةَ نَحْوَ الْقِطَاعِ الْعَامِ، فَقَدْ اسْتَأْثَرَ هَذَا الْقِطَاعُ بَرِيعَ تَمْوِيلَاتِهِمَا وَحَلَّ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَّةِ بَعْدَ قِطَاعِ الْخِدْمَاتِ التَّقْلِيدِيَّةِ بِالنَّظَرِ إِلَى نَصِيْبِهِ مِنَ التَّمْوِيلَاتِ، وَيَعُودُ ذَلِكَ إِلَى الْعَجْزِ الَّذِي تَعَانِي مِنْهُ السَّلْطَةُ الْفِلَسْطِينِيَّةُ فِي غَالِبِ الْأَحْيَانِ وَالَّذِي يَفْرِضُ عَلَيْهَا اللُّجُوءَ إِلَى الْمَصَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالتَّقْلِيدِيَّةِ لِسَدِّهِ، وَهُوَ أَمْرٌ -مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ الْبَاحِثِ- يَعْطَلُ كَثِيراً مِنَ الْمَوَارِدِ وَيَحْجِزُهَا عَنِ الْقِطَاعَاتِ الْإِنْتِاجِيَّةِ الَّتِي هِيَ بِأَمْسِ الْحَاجَةِ لِمِثْلِ هَكَذَا تَمْوِيلَاتٍ.

7. وَيُمْكِنُ الْخُرُوجُ مِمَّا سَبَقَ بِالْقَوْلِ: إِنَّ الْمَصَارِفَ الْإِسْلَامِيَّةَ اتَّجَهَتْ فِي تَوْظِيْفِ تَمْوِيلَاتِهَا الْمَبَاشِرَةَ نَحْوَ الْقِطَاعَاتِ غَيْرِ الْإِنْتِاجِيَّةِ كَقِطَاعِ الْخِدْمَاتِ التَّقْلِيدِيَّةِ وَالْقِطَاعِ الْعَامِ، وَأَهْمَلَتْ الْقِطَاعَاتِ الْإِنْتِاجِيَّةَ الصَّنَاعِيَّةَ وَالزَّرَاعِيَّةَ. كَمَا تَبَيَّنَ مِنْ خِلَالِ الْمَقَارَنَةِ بَيِّنَاتٍ دَرَسَتْ سَابِقَةً أَنَّ هَذَا الْإِتْجَاهَ ثَابِتٌ لِلْمَصَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْذُ تَأْسِيسِهَا، وَمَنْسَجَمٌ مَعَ مَا هُوَ عَلَيْهِ الْحَالُ فِي الْمَصَارِفِ التَّقْلِيدِيَّةِ، رَغْمَ تَفُوقِ الْأَخِيرِ عَلَيْهَا فِي نَسَبِ التَّمْوِيلَاتِ الْمَقْدَمَةِ لِقِطَاعِ الْخِدْمَاتِ الْحَدِيثَةِ وَقِطَاعِي الزَّرَاعَةِ وَالصَّنَاعَةِ. لِنَخْلُصَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْمَصَارِفَ الْإِسْلَامِيَّةَ لَمْ تُؤَلِّمْ أَهْمِيَّةً كَبِيرَةً لِدَعْمِ الْقِطَاعَاتِ الْإِنْتِاجِيَّةِ وَالْإِهْتِمَامَ بِهَا وَرَفَعَ مَسْتَوَى مَسَاهِمَتِهَا فِي الْاِقْتِصَادِ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي قِطَاعِ الْخِدْمَاتِ الْحَدِيثَةِ الَّذِي يُؤَثَّرُ وَيَتَأَثَّرُ بِالْقِطَاعَاتِ الْإِنْتِاجِيَّةِ الْأُخْرَى، فَدَلَّ اتِّجَاهُ التَّمْوِيلَاتِ الْمَبَاشِرَةِ لِلْمَصَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى أَنَّهَا لَا تَعَزِزُ التَّوْجِهَ نَحْوَ الْقِطَاعَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الْإِنْتِاجِيَّةِ، وَإِنَّمَا تَعَزِزُ التَّوْجِهَ نَحْوَ قِطَاعِ الْخِدْمَاتِ التَّقْلِيدِيَّةِ، لِيَكُونَ بِذَلِكَ دَوْرُهَا هَامِشِيّاً فِي تَمْوِيلِ الْقِطَاعَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الَّتِي تَخْدُمُ التَّقَدُّمَ نَحْوَ مَسَارِ التَّنْمِيَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ فِي فِلَسْطِينَ.

الخاتمة

بَعْدَ الْاسْتِعْرَاضِ السَّابِقِ لِمَعَايِيرِ تَقْوِيمِ دَوْرِ الْمَصَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ -مَجْتَمَعَةً- فِي تَوْظِيْفِ الْمَوَارِدِ الْمَالِيَّةِ وَاسْتِثْمَارِهَا، وَتَحْلِيلِ مَوْشِرَاتِهَا وَمَقَارَنَةِ نَتَائِجِهَا بِمَا يَقَابِلُهَا مِنْ نَتَائِجِ فِي دَرَسَاتٍ سَابِقَةٍ، اتَّضَحَ أَنَّ التَّوْظِيْفَاتِ قَصِيرَةَ الْأَجْلِ تَشْكَلُ غَالِبِيَّةَ تَوْظِيْفَاتِ وَاسْتِثْمَارَاتِ الْمَصَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَامِلَةِ فِي فِلَسْطِينَ، يَلِيهَا التَّوْظِيْفَاتِ مَتَوَسِّطَةَ الْأَجْلِ ثُمَّ التَّوْظِيْفَاتِ طَوِيلَةَ الْأَجْلِ، وَيَرْجِعُ اسْتِحْوَاذُهَا عَلَى غَالِبِيَّةِ التَّوْظِيْفَاتِ إِلَى قِلَّةِ الْمَوَارِدِ طَوِيلَةَ الْأَجْلِ وَالَّتِي تَصِلُ نَسَبَتُهَا إِلَى 12.5%

من إجمالي الموارد، الأمر الذي يُفقد المصارف قدرتها على التوسع في تمويل الاستثمارات والمشاريع طويلة الأجل؛ نظراً لمخاطر نقص السيولة التي يمكن للمصارف أن تتعرض لها في حال تم ذلك. أما فيما يتعلق باختيار المصارف الإسلامية للأساليب التمويلية في توظيف مواردها فقد اتجه اختيارها نحو المراجعة والتي احتلت المرتبة الأولى بمتوسط بلغ 70% من إجمالي الاستثمارات، وحلّ بعدها الاستثمار المباشر بمتوسط بلغ 21.8%، ثم التوظيفات بصيغ التمويل الأخرى والتي احتلت نسباً هامشية وبسيطة، خصوصاً صيغتي المضاربة والمشاركة، إذ أعطت نسبها المتدنية تصوراً بأن الاستثمار في المشاريع والقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والخدمات الحديثة أمر مستثنى من أولويات التوظيف لدى المصارف الإسلامية، وأكد على هذا التصور ما تم حسابه من نسب متعلقة بالتوظيفات الموجهة نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة، فاستحوذ قطاع الخدمات بفرعيه على ما نسبته 63.5% من إجمالي التوظيفات في المتوسط، وشكلت الخدمات التقليدية غالبية هذه التوظيفات، بينما كان نصيب قطاعي الزراعة والصناعة لا يتعدى ما نسبته 3.5% من إجمالي التوظيفات في المتوسط. وخلاصة القول أن غلبة الآجال القصيرة على توظيفات وتمويلات المصارف الإسلامية، واتجاهها نحو الصيغ المرزحة قليلة المخاطر في قطاعات التجارة والخدمات بعيداً عن القطاعات الإنتاجية، يدل على غياب توظيفاتها واستثماراتها عن مشهد انعاش الاقتصاد الفلسطيني وعمليات التنمية الاقتصادية فيه، وذلك راجع - في نظر الباحث - إلى أمرين:

الأول: موضوعي؛ وهو متعلق باستحواذ الموارد قصيرة الأجل على أغلب الموارد المتاحة، ليضفي ذلك صعوبة على توظيفها في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الزراعية والصناعية؛ نظراً لما يتطلبه التوظيف في مثل هذه القطاعات من موارد طويلة الأجل غير متاحة للمصارف، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى ابتعاد هذه المصارف عن تقديم تمويلاتها بصيغٍ كالمشاركة والمضاربة؛ نظراً لكونها لا تتناسب مع الموارد قصيرة الأجل. وهذا يدفعها باتجاه البحث عن توظيفات مرتفعة الأرباح قليلة المخاطر، فتتجه نحو الاستثمارات قصيرة الأجل مستخدمة صيغاً استثمارية تتناسب مع مثل هذه الآجال، وبالتأكيد فإن المراجعة هي الأنسب في ذلك. لتكون النتيجة النهائية أن مثل هذه التوظيفات لن تتعد كثيراً عن القطاعات التجارية والاستهلاكية والخدماتية؛ بسبب ما توفره هذه القطاعات من فرص لتوظيفات قصيرة الأجل قليلة المخاطر مضمونة الأرباح، ولن تقترب كثيراً من القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية، التي تتسم فرصها الاستثمارية بطول الأجل وارتفاع المخاطر وظنية تحقق الأرباح.

الثاني: ذاتي؛ وهو متعلق بحرص المصارف الإسلامية على تعظيم أرباحها وتقليل مخاطرها، فالمصارف الإسلامية شركات تجارية تسعى إلى تعظيم أرباحها لتنال رضى مساهميها ومودعيها، ولن تغامر - حسب تصور الباحث - في خوض غمار استثماراتٍ ومشاريعٍ مجرد أنها تدعم اقتصاد البلد والتنمية فيه، فنظرها للمشاريع وإقبالها عليها تتعمق بمقدار بُعد هذه المشاريع عن المخاطر وقربها من الأرباح. فرغم ما تملكه من موارد طويلة الأجل متمثلة بحقوق الملكية

لديها إلا أن الباحث في قوائمها المالية يجد أن حقوق الملكية لديها موجهة في غالب الأحيان نحو استثمارات عقارية وأخرى مالية في أوراق مالية وصكوك، بعيداً عن مخاطر القطاعات الزراعية والصناعية، رغم انتفاء مخاطر نقصان السيولة التي تعد أحد أهم أسباب الابتعاد عن مثل هذه القطاعات.

التوصيات

1. على المصارف الإسلامية أن تهتم بتكثيف استخدام صيغتي المضاربة والمشاركة في تمويلاتها؛ على اعتبار أن هاتين الصيغتين تدعمان التوجه نحو المشاريع الاقتصادية طويلة ومتوسطة الأجل التي تخدم عمليات التنمية الاقتصادية.
2. ضرورة أن توجه المصارف الإسلامية استثماراتها المباشرة نحو المشاريع الاقتصادية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات الحديثة، بعيداً عن التوظيفات الخارجية والاستثمارات في الأوراق المالية والصكوك التي لا تخدم عمليات التنمية الاقتصادية.
3. ضرورة أن تبتكر المصارف الإسلامية من الصيغ الاستثمارية ما يمكنها من التغلب على الصعوبات المتعلقة بكون غالبية مواردها قصيرة الأجل؛ لتزداد قدرتها على توظيف الموارد المالية قصيرة الأجل في المشاريع التي تدعم القطاعات الاقتصادية المؤثرة والفاعلة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

1. سلطة النقد الفلسطينية (2016)، التقرير السنوي لعام 2015، ص40. نُشر في تموز 2016، وتم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/8/12، من خلال الرابط التالي: <http://www.pma.ps/ar-eg/publications/annualreports.aspx>
2. الشعبي، هالة، بوتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي، (القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية - ماس، ورقة عمل، 2013). الرابط التالي: <http://www.palestineconomy.ps/files/server/20151205151601-2.pdf>
3. الفلاح، بلال، قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيته وأثره الاقتصادي، (القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، 2013).
4. عودة، سيف الدين، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، ورقة عمل في تشرين أول، 2011).
5. مشتهى، بهاء الدين، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996 - 2008 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، 2011).
6. الأمم المتحدة، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية: التنقيح 4، (نيويورك: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، 2009).
7. المشهراوي، أحمد حسين، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2003).
8. لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية: تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996، الجزء4).
9. أبو زيد، مُجَّد عبد المنعم، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996).
10. مُجَّد، يوسف كمال، فقه الاقتصاد النقدي، (القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية، ط2، 1416هـ).

المراجع الأجنبية

Kox, Henk L.M. and Rubalcaba, Luis, **Analysing the contribution of business services to European economic growth**, (Munich: College of Europe, MPRA, 2007). .1

Rubalcaba-Bermejo, Luis, **Business Services in European Industry: Growth, Employment and Competitiveness**, (Brussels: European Commission, 1999). .2